ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assis.Pro. Ali Mojel Khalaf ALShuaibi

University of Anbar / College of Arts

Email: amdlymjlalshyby@gmail.com

Keywords:

Concessions-Qatar-Marine-Shell-Oil-Sheikh-Fields

Article info

Article history:

Received 11.May.2022

Accepted 17.Aout.2022

Published 15.Nov.2022

Offshore oil concessions in Qatar1975-1948

A B S T R A C T

The offshore oil concessions in Qatar played a major role in shaping the political, economic and social agenda in that emirate after the Second World War. In 1952, Shell-Qatar Offshore Oil Company won the marine concession, and the judiciary and arbitration entered the international competition line. The concessions were subjected to natural and technical obstacles that postponed the company's business for several years until it was able to export it in commercial quantities in 1964, as the discovery of oil in the offshore fields deepened the maritime border disputes. , especially with the Emirate of Abu Dhabi on Halul Island Which included Qatari territorial waters with British political support. Al-Ad al-Sharqi, Maidan Mahzam, Bual Hanin, Bunduq, Khaleej, al-Shaheen, Rayyan and Karkara are among the most important Qatari marine fields, as they provided the Qatari economy with millions of tons of oil and hundreds of millions of dollars annually. Ports, building oil depots, lighting towers and a radio station, providing hundreds of opportunities for workers, sending companies Hundreds of opportunities for workers and companies sending missions to develop skills, set up stations for electric power generation and water desalination, and contribute to the petrochemical and fertilizer industries, which motivated French, Japanese and American companies to enter that region. Then (60) percent, before it announced the nationalization of its oil sector in 1975, to which all those oil installations and facilities would be transferred to it, and it would be managed through its National Oil Corporation

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol49.Iss2.3317

الامتيازات النفطية البحرية في قطر 1948- 1975

أ.م.د. علي معجل خلف الشعيبي
جامعة الأنبار / كلية الآداب

الملخص:

أدت الامتيازات النفطية البحرية في قطر دوراً كبيراً في رسمِ برامج سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ في تلك الامارة في اعقاب الحرب العالمية الثانية، فمنذ بدء منح تلك الامتيازات الى الشركات الامريكية في 8 آب 1948، دخلت المناطق البحرية في حسابات السياسة البريطانية وتطلعات شيخ قطر واهداف الشركات النفطية العالمية، اذ ظفرت شركة شل- قطر النفطية البحرية Shell Qatar Offshore Oil Company عام 1952 بإمتياز المناطق البحرية ودخل القضاء والتحكيم على خطِ المنافسة الدولية، وتعرضت الامتيازات الى معوقاتٍ طبيعيةٍ وفنيةٍ أجلت اعمال الشركة لعدة سنوات حتى تمكنت من تصديره بكميات تجارية عام 1964، اذ عمق اكتشاف النفط في الحقول البحرية الخلافات الحدودية البحرية، لا سيما مع امارة ابوظبي في جزيرة حالول التي ضمت للمياه الاقليمية القطرية بمساندة سياسية بريطانية، ويعد (العد الشرقي وميدان محزم وبو الحنين والبندق والخليج والشاهين والريان والكركرة) من اهم الحقول البحرية القطرية، اذ رفدت الاقتصاد القطري بملايين الاطنان النفطية ومئات الملايين من الدولارات سنوياً، والقت الامتيازات النفطية البحرية بتداعياتٍ ايجابيةٍ ابرزها، انشاء الموانىء وبناء المستودعات النفطية وابراجاً للإنارة ومحطة للإذاعة وتوفير مئات الفرص للعمال وارسال الشركات البعثات لتطوير المهارات واقامة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه والمساهمة في الصناعات البتروكيماوية والاسمدة، الأمر الذي حفز الشركات الفرنسية واليابانية والامريكية الى الدخول في تلك المنطقة، واستطاعت حكومة قطر فرض اتفاقية مناصفة الارباح والمساهمة في اسهم الشركة بنسبة (25) بالمائة ثم (60) بالمائة قبل ان تعلن تأميم قطاعها النفطي في عام 1975، لتؤول اليها كل تلك المنشآت والمرافق النفطية وتدار عبر مؤسستها النفطية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الامتيازات ، قطر ، البحرية ، شل ، النفط ، الشيخ ،الحقول

المقدمة:

إكتسبت الامتيازات النفطية في الخليج العربي اهمية كبيرة في مؤلفات الباحثين والمؤرخين، لما لها من تداعيات القتها على الجوانب السياسية والاقتصادية و العسكرية و الاجتماعية والثقافية، بيد ان التركيز على الامتيازات النفطية البرية اخذ حيزاً كبيراً في تلك المؤلفات والمطبوعات، ولم تعر للامتيازات النفطية البحرية الاهتمام ذاته علماً ان لها تاريخاً حافلاً في المنافسة بين شركات النفط العالمية ومواقف من لدن حكومات البلدان المنتجة للنفط، فضلاً عن ذلك انتاجها كميات كبيرة من النفط والغاز وعبر حقول متعددة جعلها ترفد اقتصاديات تلك البلدان بإيرادات كبيرة، وعدت بعض الامتيازات البحرية سبباً مباشراً في اندلاع خلافات حدودية بين الدول المجاورة، بل ويمكن عدها ابرز مسببات ترسيم الحدود بين تلك البلدان، ومن هذه المنطلقات جاء اختيار عنوان بحثنا الموسوم (الامتيازات النفطية البحرية في قطر)، لتكون امارة قطر أنموذجا لعرض ابرز تلك الامتيازات البحرية التي وقعت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وسنحاول بيان الجذور التاريخية للحقول النفطية البحرية وابرز الشركات النفطية العالمية المتنافسة عليها، والمعوقات الفنية والطبيعية والقانونية التي رافقت الامتيازات البحرية والكميات المنتجة والمصدرة من تلك الحقول وسنتطرق الى اسهامات تلك الحقول في تعزيز الاقتصاد القطري برفده بأموال جديدة وكبيرة اثمرت في تطوير القطاعات المختلفة ولعقود عدة.

الامتيازات النفطية في قطر... البدايات والاصول.

تعد قطر واحدة من اهم الدول المطلة على الخليج العربي، اذ تحدها المملكة العربية السعودية براً من جهة الجنوب والامارات العربية المتحدة (امارات الساحل) حتى عام 1971 من جهة الشرق ومملكة البحرين غرباً، ارتكز الاقتصاد على الزراعة والغوص (صيد اللؤلؤ) والاسماك والرعي وحرف يدوية، وان احاطة المياه بقطر من جهات ثلاث جعل سكانها يتجهون صوب الخليج لا سيما الجهة الشرقية من قطر. (متولي، 1975،ج1، 310)

أطلَ القرن العشرين على الخليج العربي بثلة من التعهدات والالتزامات منحها حكام الخليج الى المسؤولين البريطانيين بعدم تصرفهم او منحهم او بيعهم او تأجيرهم اي قطعة ارض او امتياز الا للبريطانيين وبعد مشورة اصحاب القرار السياسي في البحرين والهند، اذ وقع حاكم قطر الشيخ (عبدالله بن قاسم آل ثاني) عام 1916 على ذلك التعهد ، الذي اصبح حجر الزاوية الاساس للمصالح النفطية البريطانية في مشيخة قطر، (office, 1916, 20–158) ، اذ دافعت بريطانيا عن حدود تلك المشيخة ورسمت حدودها بنفسها في مؤتمر العقير عام 1922، اذ رسم (بيرسي كوكس)(Parcy Kuks) بيده حدودها مع المملكة العربية السعودية، ورفض اية محاولات للتعدي او استقطاع من الاراضي القطرية وهو ما وافق عليه ابن سعود دون جدال. (المنصور،1979، 176–177)

تطورت الاحداث السياسية والاقتصادية سريعاً، فبعد حصول شركة (السنديكت) (Alsandikit) على امتياز لها في منطقة الاحساء، بادر المقيم السياسي البريطاني في بوشهر بمنح شركة النفط الانكليزية الفارسية (Anglo–Persian Oil Company) ترخيصاً في تشرين الاول عام 1925 لأعمال الحفر والتنقيب عن النفط في قطر معللاً ان المنافسة الدولية لا سيما من الشركات النفطية الامريكية اصبت تمثل خطراً على المصالح البريطانية في الخليج عامة وقطر خاصة. (شهداد، 1985، 130)وذكر المؤرخ البريطاني (ستيفن همسلي لونكريك)(Stephen Hemsly Longrig) ان شيخ قطر استجاب لرأي المقيم السياسي في بوشهر في منح التراخيص لشركة النفط الانكليزية الفارسية، بيد ان الشركة لم تأخذ الامور بجدية حتى منتصف عام 1932،(105،1968) وان التسويف والمماطلة وعدم الجدية من لدن الشركة في اعمال الحفر والتنقيب قابله ترحيب من شيخ قطر، اذ لم يكن يرغب بدخول الهندوس العاملين في الشركة الى مشيختهِ، اذ شكلوا مصدر منافسة له في تجارة اللؤلؤ التي اصبح سيدها الاول في امارتهِ. (الجابر، 2002 ،106–107)

أصبحت اهمية قطر محور تبادل المذكرات السرية بين الادارة البريطانية في الهند ووزارة الخارجية، ولعل مذكرة (ليثويت)(Lithwaite) في كانون الاول 1933 خير دليل وجرس انذار يدق ناقوس الخطر في احتمالية ضياع نفط تلك المشيخة، لا سيما بعد حصول الشركات النفطية الامريكية على امتيازات الاحساء والبحرين، اذ جاء في المذكرة (ان قطر تمثل بعداً استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً للإمبراطورية البريطانية لا يمكن الاستغناء عنه). (وهيم، 1982 ،279–298)

أثمرت الجهود والضغوط البريطانية السياسية منها والدبلوماسية عن ظفر شركة النفط الانكليزية الفارسية بامتياز نفط قطر بتاريخ 17 ايار 1935، شمل معظم الاراضي البرية ولمدة (75)عاماً (شهداد،1985 ،141–144؛ وهيم، 1982 ،302)، بيد ان اعمال الحفر والتنقيب لم تعثر على النفط بكميات تجارية الا في اواخر عام 1939، غيران اندلاع الحرب العالمية الثانية جعل قرار التأجيل في عمليات انتاج وتصدير النفط القطري امراً محسوماً رغم معارضة شيخ قطر له، وتعهدت شركة تنمية نفط قطر (Development company .Ltd Qatar petroleum) للشيخ بدفع جميع المبالغ المستحقة عليها طيلة مدة التوقف. (Salah, 1991, 49–51)

إستأنفت (شركة نفط قطر) اعمالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اذ استطاعت ان تصدر اول شحناتها النفطية بتاريخ 23 كانون الاول 1949(اختلف المؤرخون في تحديد يوم تصدير الكميات الاولى من ميناء امسيعيد (23–29–30) كانون

الاول 1949) وبكمية (80,000) طن وسط احتفالٍ رسمي و شعبي كبيرين من حقل دخان عبر ميناء امسيعيد. (الشلق،1999، 220)

جاء في كتاب (تاريخ قطر السياسي1913–2008)، ان كميات الانتاج ارتفعت في منتصف القرن العشرين ليرافقها ارتفاعاً كبيراً في الايرادات النفطية، اذ بلغت ايرادات قطر في عام 1950 (4.18) مليون روبية، والى (51) مليون روبية في عام 1952، وارتفعت كميات الانتاج بين الاعوام (1950–1960) لتصل الى (106) و(801) مليون طن على التوالي، الامر الذي جعل تلك العوائد النفطية تسهم في ازدهار كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية. (الزيدي، 2010، 26–27)

يتلخص مما سبق اهمية قطر الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للحكومة البريطانية، اذ اسهمت جميع الاوساط البريطانية السياسية والدبلوماسية بالحفاظِ على امتياز نفط قطر والظفر به في وقت شهد الخليج العربي دخول منافسين جدد عبر شركات نفطية امريكية واجنبية اخرى، ولنتجنب الاطالة في منح الامتيازات التي شملت الاراضي البر القطري، ارتأى الباحث ان يقدم نبذة عن تلك الامتيازات كونها تعد ضرورة تاريخية لا يمكن الاستغناء عنها عند الخوض في الامتيازات النفطية البحرية بموقعها وظروفها وشروطها وكميات الانتاج منها والايرادات المالية المتحققة من خلالها.

الامتيازات النفطية البحرية في قطر... المشاكل والمعوقات.

تعود البدايات الاولى للاهتمام بأعمال الحفر والتنقيب والظفر بالامتيازات البحرية في قطر الى آب عام 1947، اذ شجعت التقارير الواردة من هناك باحتمالات وجود النفط بكميات تجارية، ودخلت الشركات الامريكية على خط المنافسة النفطية البحرية، وعمدت شركتي (استثمارات التعدين المركزية المحدودة) (Central Mining investments Limited) و(سوبريور اويل اوف كاليفورنيا) (Superior oil of California) الى بدء المراسلات والمفاوضات و المباحثات مع شيخ قطر التي تكللت بمنحهما مجتمعين امتيازاً نفطياً بحرياً بتاريخ 8 آب 1948 شملت مسافة ثلاثة اميال في المياه الاقليمية القطرية، وعلى اثر ذلك قررت الشركتين تأسيس شركة جديدة عرفت بإسم (الشركة العالمية للنفط البحري) (International Offshore Oil Company) اخذت على عاتقها البدء بأعمال الحفر والتنقيب في اول امتياز نفطي بحري في مشيخة قطر. (الشلق، 1999 ،220)

حملت الاتفاقية الموقعة بتاريخ 8 آب 1948 بين الشيخ والشركتين الامريكيتين (سوبريور اويل اوف كالفورنيا)(والوسط للاستثمارات المعدني المحدودة) العديد من المواد والبنود، اذ تعد تلك الاتفاقية اول امتياز نفطي بحري في قطر ومن اهم تلك المواد التي تم الاتفاق عليها، ان تكون مدة الامتياز (65) عاماً واقتصرت اعمال الحفر والتنقيب من النفط او الغاز او اية مواد اخرى للشركتين حصراً دون غيرهما، وبموجب المادة الثانية يحصل الشيخ على مبلغ (500000) روبية سنوياً تحت اي ظرف كان، وتدفع الشركتان مبلغ (1,000,000) روبية كبدل ايجار سنوي لحين بدء اعمال التصدير، اذ تتحول الى ضرائب سنوية على ان لا تقل مبلغ(1,000,000) روبية في اي حال من الاحوال، واتفق الطرفان على وضع حسابات ختامية سنوية يشترك في تدقيقها ومراجعتها وحسابها ممثلين عن الشيخ والشركتين، ويحق للشيخ وفق المادة السادسة من الامتياز سحب مبلغ (1,000,000) روبية كقرض سنوي، واجبرت مواد الامتياز الشركتين على عدم توقف اعمالها لِأي سبب من الاسباب. (Longrig, 1968, 105)

احتجت شركة تنمية نفط قطر المحدودة صاحبة امتياز 17 آيار 1935 على قرار منح الامتياز البحري من الشيخ عبدالله بن قاسم الى الشركتين الامريكيتين المذكورتين سابقاً، كون ان منطقة الامتياز الممنوحة لهما تقع ضمن مساحتها وحدودها

المتفق عليها سابقاً، بيد ان ميل الشيخ قاسم للمصالح الامريكية والضغوط الدولية جعل حسم امر الامتياز البحري يأخُذُ بُعداً قانونياً وفق مبدأ التحكيم المنصوص عليه عام 1935 المادة (الثانية عشر). (الجابر، 2002، 110)

التجأ الطرفان المتخاصمان (شركة تنمية نفط قطر والشيخ) الى المحكمة الادارية في لندن، وعند عرض وثائق ونصوص مواد الامتياز السابق 1935 تبين جلياً ان مساحة ذلك الامتياز لا تشمل المياه الاقليمية لقطر وانما حددت بالمناطق البرية فقط، الامر الذي دفع المحكمة الى اصدار حكماً قضائياً بتاريخ تشرين الاول 1950 يؤيد توجهات الشيخ وحقوقه الادارية والقانونية في منح امتيازات نفطية او غير نفطية في حدود مياههِ الاقليمية. (الحسيني، 1984، 227)

الامتيازات النفطية البحرية في قطر وقرار التحكيم

اثارت فكرة منح الامتيازات النفطية البحرية حفيظة الدول المتنازعة وذات الحدود البحرية المشتركة لاسيما بعد منح امتيازات نفطية في خليج المكسيك وبحر قزوين، اذ اخذ الخلاف حول احقية الشركات النفطية التي حصلت على امتيازات في البر والحكومات النفطية يدب في جميع الاوساط السياسية والدبلوماسية والاعلامية، اذ اعلنت شركة تنمية نفط قطر المحدودة صاحبة امتياز 17 ايار عام 1935 شمول امتيازها المناطق البحرية الامر الذي رفضه الشيخ عبدالله بن قاسم مما احال القضية الى التحكيم، لاسيما بعد ان وقع الشيخ امتيازاً مع كل من شركتي(الوسط للاستثمار المعدني المحدودة)يمثلها (هايت وايتمان) (Hight Whitman) و(سوبريور اويل اوف كاليفورنيا) يمثلها(روبرت مورتون) (Robert Morton) بتاريخ 8 آب 1948 ليشمل المناطق البحرية الاقليمية وعلى مسافة ثلاثة اميال. (الدليمي، 1998، 196)

دخلت الخلافات حول الامتيازات البحرية في قطر الاوساط القضائية، اذ تشكلت لجنة تحكيم مؤلفة من اللورد (سيمون)(Siomon) و(ولتر مونكتون) (Walter Moncton) بتاريخ 25 كانون الاول 1949 واتخذت من العاصمة المصرية القاهرة مكاناً لها،(الاهرام، 1949) وخلال المدة ما بين (9 –15) كانون الثاني عام 1950 عقدت اللجنة خمسة جلسات واستمعت الى الشهود واستعرضت ابرز الادلة والوثائق ومطالعات الطرفين، بيد ان اللجنة نقلت مقر جلساتها الى العاصمة البريطانية لندن نظراً لتوافد ادلة جديدة ، الامر الذي دعاها الى ايقاف كل اعمال البحث و التنقيب البحرية الخاصة بالشركتين الامريكيتين لحين صدور قرار التحكيم النهائي. (الدليمي، 1998، 198)

إن التنافس البريطاني الامريكي على نفط الخليج العربي في البر والبحر اعطى انطباعاً بان قرار التحكيم الصادر من لندن ربما يميل الى جانب شركاتها النفطية، بيد ان (ايدفان) (Edvan) (نائب مدير شركة سوبريور اويل اوف كاليفورنيا) كان متفائلاً جداً بان القرار سيكون لصالح الشركتين الامريكيتين مستنداً على عدم وجود نص قانوني يحدد المناطق البحرية في امتياز عام1935 اذ راقب جلسات التحكيم من خلال حضوره الفعلي فيها ولم تتأخر لجنة التحكيم كثيراً، اذ اعلنت في اواخر كانون الثاني عام 1950 بقرارها النهائي الذي جاء لصالح شيخ قطر واحقية امتياز الشركتين. (الدليمي، 1998، 198)

باشرت الشركة العالمية للنفط البحري اعمالها الاستكشافية البحرية في المياه الاقليمية بعد حصولها على قرار قضائي يؤيد احقيتها بالامتياز، اذ وصلت معداتها وجيلوجيها البحريين الى منطقة الامتياز، بيد ان معوقات ادارية وفنية وصعوبات طبيعية عرقلت سير اعمال الشركة العالمية، فضلاً عن المنافسة الشديدة من الشركات البريطانية لها، الامر الذي دفعها الى التخلي عن امتيازها البحري بعد مرور قرابة (24) شهراً (الشلق ، 1999، 221)

ان السياسة البريطانية شعرت بخطاها السابق حين تخلت عن المناطق البحرية في قطر، اذ سارعت الى دفع شركاتها بوجوب نيل الامتياز النفطي البحري في قطر بعد يوم واحد فقط من اعلان الشركتين الامريكيتين تخليهما عن الامتياز لعدم

عثورهما على النفط ، اذ انكبت شركة شل الهولندية الملكية (company Shell Dutch Property) (تاسست الشركة عام 1890 على يد الثري الهولندي (ج. ب. اوغست كيسلر) براسمال (1,2) مليون فلورن بعد اكتشاف النفط في جزيرة سومطرة، اذ اتحدت مع شركة رويال عام 1907، وتعد من اهم المساهمين في شركة نفط العراق وبنسبة (23,75) بالمائة وتعددت انشطتها النفطية في العراق والبحرين وقطر وعمان وامارات الساحل والكويت، انظر: جاك دولوناي وجان ميشيل شارليه، 1987، 13–15)في موقعها من القاهرة نحو الدوحة للظفر بذلك الامتياز. (حمادي، 1999، 100)

عادت المصالح البريطانية الى الظفر بامتياز قطر البحري عبر شركاتها النفطية والتي تملك معظم اسهم رأس مالها، فبعد تنازل الشركة العالمية للنفط البحري وقعت شركة شل في 29 تشرين الثاني 1952 اتفاقاً نفطياً بحرياً مع شيخ قطر وتضمن العديد من البنود والمواد يقف في مقدمتها، اذ حددت المادة الاولى مدة الامتياز (75) عاماً، وفيما خصّ مساحة الامتياز ومنطقتهُ وضعت المادة الثانية المياه المغمورة (offshore) البالغة عشرة آلاف كيلو متر مربع تحت تصرف الشركة، وبموجب المادة الثالثة قدمت الشركة الى الشيخ منحة بقيمة (363,952) جنيه استرليني استلمها عند التوقيع، وفيما خصّ بند الايجارات تعهدت الشركة بدفع مبلغ (75,415) جنيه استرليني كبدل ايجار سنوي شريطة ان يصبح المبلغ (37,704) جنيه استرليني عند البدء بأعمال تصدير النفط، (علام، 1978، 444– 445) وبمقتضى المادة الرابعة المتعلقة بمبالغ الريع، يحصل الشيخ على (12,5) بالمائة من السعر المعلن، و(2) شلن، وثلاثة بنسات عن كل طن من الاسفلت او الاوزوكرايت، واثنان وربع بنس عن كل الف قدم مكعب من الغاز الطبيعي المباع، واعفيت الشركة بموجب المادة الخامسة من جميع الضرائب الجمركية المتعلقة بإدخالها السلع والبضائع مقابل مبلغ (20) الف جنيه استرليني تدفع على اربع دفعات فصلية سنوياً، وحددت الاتفاقية نسبة الضرائب بمقدار (50) بالمائة على ان لا يقل المبلغ عن (650,000) جنيه استرليني سنوياً، (المادة السادسة من امتياز شركة (شل– قطر المحدودة) وهو ادخال جديد لمبدأ مناصفة الارباح للعمليات والكميات الانتاجية بين الشركة والشيخ. (علام، 1978، 445)

تناولت الاتفاقية العديد من التعهدات والشروط لعل من ابرزها تعهد الشركة بتقديم كافة التقارير و النشرات المتعلقة بأعمال الانتاج و النقل و التوزيع و الحسابات الختامية النفطية والسنوية وفتحها امام ممثل الشركة للاطلاع عليها في اي وقت بعد تقديم طلب بذلك، والتزمت الشركة بتعيين عدد من العمال والموظفين القطريين في مؤسساتها وفروعها، واقامت الشركة وفق مواد هذه الاتفاقية بإنشاء دورات تدريبية لتطوير مهارات العمال والموظفين القطريين ورفدهم بخبرات علمية جديدة في ميدان الصناعات النفطية، واستسلمت الشركة لمبدأ الرقابة الحكومية على كافة انشطتها وعمليتها، وختمت مواد الاتفاقية ببند التحكيم، اذ تضمن العديد من المواد التي تتيح للشركة والشيخ الرجوع الى التحكيم عند اي خلاف او اختلاف قانونياً كان ام ادارياً ام مالياً في محكمة حددت في لندن واخرى في قطر على ان ينوب ممثلين قانونيين عن كل طرف واختيار محكم ثالث عند عدم التوافق في مكان يحدده الطرفين لاحقاً، وان يكون قرار المحكمة باتاً وغير قابل للطعن. (علام، 1978، 445)

استعرض كتاب (Arabian Golf) التاريخ السياسي لمعظم الشركات النفطية العالمية العاملة في منطقة الخليج العربي، اذ ذكر ان شركة شل–قطر هي احدى فروع رويال دتش– شل والتي تقسم اسهمها ما بين (60) بالمائة للهولنديين و (40) بالمائة للبريطانيين، اما فيما يخص مساحة امتياز شركة شل قطر فانهُ حددها بـ(25) الف كيلو متراً مربعاً بحرياً.(Bribie, 1958, 337–334) شهد العقد السادس من القرن العشرين تطورات سياسية واقتصادية وقانونية شتى، اسهمت جميعها في تطورات ملموسة على كل جوانب الحياة غي قطر، اذ باشرت شركة شل قطر اعمال الحفر والتنقيب في المياه الاقليمية في مطلع عام 1953 في موقعين منفصلين وعلى عمقِ عدةِ الاف من الاقدام، بيد ان تلك المحاولات الاولى لم يكتب لها النجاح في العثور على النفط بكميات تجارية، لكنها كانت محاولات واعدة ومشجعة لمن تبعتها، ولم تقف اعمال

البحث والتنقيب والاستكشاف طيلة عامي 1954–1955، بيد ان معوقات طبيعية وفنية اضرت بتلك الاعمال لاسيما بعد حدوث عاصفة بحرية اطاحت بأجهزة الحفر والتنقيب وسط الخليج مما دعاها الى التوقف مجبرةً عن مواصلة نشاطها، علماً ان تلك الاجهزة كانت قد اعدت خصيصاً لحفر الابار البحرية في قطر. (الجابر ، 2002، 110)

استأنفت شركة شل قطر البحرية اعمالها بمعدات واجهزة متطورة وحديثة اواخر عام 1959 وبالتحديد في شهر كانون الاول، اذ اشار المؤرخ احمد زكريا الشلق ان الشركة تكبدت خسائر مالية جسيمة بسبب العاصفة البحرية، وكانت محاولاتها هذه المرة كانت اكثر جدية واصرار بعد ان زودت بمنصة عائمة جديدة، اذ باشرت الحفر على مسافة تقرب (60) ميلاً شمال شرق عاصمتها الدوحة، اذ اطلق على تلك المنطقة اسم حقل (العد الشرقي) واستطرد الشلق، ان ادارة الشركة وخبرائها وجيلوجيها كانوا واثقين من وجود النفط في تلك المنطقة، اذ باشروا العمل ليل نهار ودون انقطاع وبهمة وعزيمة منقطعتي النظير، ولم تمضِ الا اشهر قليلة حتى حمل مطلع العقد السابع من القرن العشرين وبالتحديد عام 1962 اولى بشارات تدفق النفط في المياه الاقليمية القطرية وبكميات تجارية اسعدت الشيخ والشركة لما ستحققه لهم تلك الكميات من ارباحٍ وعوائدٍ كبيرة. (1999، 221 ؛ نقلاً عن : الحسيني، 1984، 226)

نفط جزيرة حالول والخلافات الحدودية

سبق الخلاف على المناطق البحرية بين قطر وامارة ابو ظبي خلافات حول امتيازات النفط في البر لاسيما في منطقة خور العديد، اذ دخلت المملكة العربية السعودية على خط النزاعات حول هذه المنطقة ايضاً، وتعد منطقة حالول واحدة من أهم المناطق المتنازع عليها بين امارتي قطر وابو ظبي، وهي جزيرة تبعد عن قطر (50) ميلاً وعن ابو ظبي (150) ميلاً، وتعود جذورها التاريخية الى كونها مرفأ بحري ترسوا فيه سفن صيد اللؤلؤ والاسماك (لوريمر، ج1، 789) ازدادت اهمية جزيرة حالول في مطلع العقد الرابع من القرن العشرين بعد ان اخذت عمليات اكتشاف النفط تقترب منها والا لم نجد نية المطالبة بها من امراء ابو ظبي وقطر حتى العام 1931، اذ جاء ذكرها في التقرير الذي اعده الميجر (فرانك هولمز) (Frank Holmes) الملقب بـ(ابي النفط) اذ اكد بان جزيرة حالول هي واحدة من اهم المناطق البحرية المؤكد وجود النفط فيها، مما دق ناقوس المنافسة بين الامراء من جهة والشركات النفطية من جهة اخرى حول تلك الجزيرة. (الفارس، 2000، 237)

أصبحت جزيرة حالول محط انظار اصحاب القرار السياسي البريطاني، اذ خاطب مقيمها السياسي (فاول)(Fawl) شركة النفط الانكليزية الفارسية العاملة في بلاد فارس اواخر عام 1933، اذ اكد للشركة بان لديه معلومات وتقارير تؤكد وجود النفط في تلك الجزيرة، واوصى فاول خبراء الشركة بأخذ الحيطة والحذر والتصرف بحكمة كون ان تلك الجزيرة اصبحت نقطة خلاف حدودي بين قطر وابو ظبي، ودعا فاول ان تكون اعمال الاستكشاف عفوية للسفن البريطانية وهي تجوب مياه الخليج، للتأكد من وجود النفط في الجزيرة اولاً، ولعدم اثارة حفيظة الامراء ثانياً حتى يتم اكتشاف النفط فيها. (مرسي، 1981، 296)

طالبت قطر بحلول النصف الثاني من القرن العشرين بضم جزيرة حالول اليها رسمياً، لاسيما بعد ان اخذ اسمها يتردد في الاوساط السياسية والاقتصادية والخدمية، اذ اقدمت شركة انارة الخليج على نصب منارة آلية فيها، ومن جهة اخرى اقدمت شركة شل على اقامة محطة اذاعية في جزيرة حالول عام 1952، وفي ذات العام قدمت شركة شل طلباً رسمياً الى شيخ قطر تروم فيه السماح لها بإجراء اعمال المسح في جزيرة حالول، الامر الذي حفز شيخ قطر لضمها لسيادته طمعاً في واردات جديدة سيحصل عليها عند اكتشاف النفط في تلك الجزيرة. (الفارس، 2000، 237)

ارسل حاكم قطر رسالة الى المقيم السياسي البريطاني (روبرت هاي) (Robert Hai) في حزيران عام 1953، مطالباً فيها بضرورة ضم جزيرة حالول الى السيادة القطرية مستنداً الى القرب الجغرافي والبعد التاريخي وقرب العادات والتقاليد واساليب الخدمة الى قطر اكثر من غيرها واستشهد شيخ قطر في رسالته بشهادة سمعها وقدمها له المعتمد البريطاني جاكومب (Jacob) اواخر عام 1951 بان (جزيرة حالول تتبع ادارياً الى قطر). (الامارات العربية المتحدة، 1997، 123-124)

اما فيما تعلق بإدعاء حكام ابو ظبي بسيطرتهم على جزيرة حالول، فانهم استندوا الى اعترافات السياسيين البريطانيين لهم بذلك في اعوام 1869 و1936 و1949، بيد ان تلك الاعترافات كانت شفوية، وعند مطالبة الشيخ شخبوط آل نهيان حاكم ابو ظبي السلطات البريطانية بكتاب رسمي يؤيد احقيته في جزيرة حالول، وجاء اليه الرد شفوياً بان حالول تتبع سيادة ابو ظبي ولا حاجة لكتاب رسمي بذلك لأنه امر مسلم به، وهو ما سجله المقيم السياسي روبرت هاي عام 1951، بان حالول هي من ممتلكات الشيخ شخبوط. (الفارس، 2000، 237)

اشعل تأكيد وجود النفط في جزيرة حالول المنافسة الدولية بين الامراء (ابو ظبي وقطر) من جهة، والشركات النفطية البريطانية والامريكية من جهة اخرى، لاسيما وان دول الخليج العربي اخذت تصدر النفط بكميات كبيرة في خمسينيات القرن الماضي. (الدليمي، 1998، 196-197)

ظهرت في الاوساط السياسية والاقتصادية البريطانية اراء مختلفة حول تحديد مصير جزيرة حالول، اذ ذهبت بعض الآراء في مساندة منحها لشيخ ابو ظبي واتجهت اخرى نحو دعم موقف شيخ قطر وتعنتت اراء اخرى في جعلها منطقة محايدة بين الطرفين وبإدارة بريطانية، ولعل الواضح في الامر ان السياسة البريطانية كانت تهدف الى اثارة الخلافات، ليتسنى لشركاتها النفطية الظفر بامتيازات حالول وبشروط ميسرة ومبالغ زهيدة. (الفارس، 2000، 237)

طالبت وزارة الخارجية البريطانية عرض قضية حالول على القضاء، اذ عينت محامٍ بارزٍ كمحكم في القضية، في حين طالب المقيم السياسي البريطاني (باروز) (Paroz) بطرد الاثنين من الجزيرة وحكمها من لدن بريطانيا اذ سانده في هذا الرأي (جوليان ووكر)(Julian Walker) (الذي اسندت اليه مهمة ترسيم الحدود الداخلية لامارات الساحل (الامارات العربية المتحدة حاليا) ،بيد ان تلك المطالبات اصابها التأجيل في تلك المدة لاسيما وان مصلحة المقيمين كانت تتجه صوب الشركات النفطية البريطانية اكثر من اهتمامها بطلبات المتخاصمين. (الامارات العربية المتحدة، 1997، 119-125)

ظلت جزيرة حالول ونفطها محط انظار وزارة الخارجية البريطانية، اذ خاطبت بتاريخ 27 كانون الاول 1956 شركة النفط الانكلو-ايرانية تدعوها الى عدم التنازل عن الجزيرة واخذ الامر بجدية اكثر (الامارات العربية المتحدة، 1997، 114)، ونتيجة لتصاعد المطالبات والحدة في التنافس بين حاكميّ قطر وابو ظبي، احالت الحكومة البريطانية الامر الى لجنة تحكيم مؤلفة من المعتمد السياسي البريطاني السابق في البحرين (كولت)(Colt) واستاذ الشريعة الاسلامية في لندن (اندرسون) (Anderson) وبعد دراسة الوثائق والحقائق اعلنت اللجنة بأحقية قطر في الجزيرة على ان تمنح امارة ابو ظبي جزر صغيرة مقابل ذلك، وقد نشرتا صحيفتي الـ(ديلي تلغراف و مورتنغ بوست) في عدديها الصادرين بتاريخ 26 نيسان عام 1962 خبر ضم جزيرة حالول الى مشيخة قطر. (الفارس، 2000، 293)

نستنتج مما سبق ان جزيرة حالول لم تكن الا جزيرة مهملة في عرض الخليج العربي، بيد ان احتمال وجود النفط قد دفع البريطانيين وحاكمي ابو ظبي وقطر الى نسيان البعد التاريخي والموقع الجغرافي، ليبحث كل منهما على مصلحتهِ ومنفعتهِ، ولا يفوتنا ان نذكر بان السياسة البريطانية في ايام حكم الشيخ شخبوط لم تكن على ما يرام ومنسجمة مع افكاره وتطلعاته،

كونه كان معارضاً ومتحفظاً لأغلب مشاريع التنمية في امارته ، لاعتقادهِ بانها لا تنسجم مع عاداته وتقاليده العربية، بيد ان اجندة السياسة البريطانية كانت على مستوى افضل مع شيخ قطر

الحقول النفطية البحرية في قطر... الموقع والمساحة والانتاج

اسهمت الحقول النفطية البحرية في قطر برفد الاقتصاد بكميات كبيرة من الانتاج مما انعكس على رفع نسب عوائد الارباح بشكل كبير لاسيما وان اتفاقيات مناصفة الارباح وتحديد الاسعار دخلت حيز التنفيذ، وهنا لابد لنا ان نستعرض تلك الحقول البحرية وفق سياق تاريخي زمني وبشكل مفصل وتأتي في مقدمة تلك الحقول:-

اولاً- (حقل العد الشرقي):- يقع هذا الحقل في اقصى الشرق من المناطق البحرية في قطر عند ملتقى الحدود البحرية للبلدان الثلاث (قطر وايران وامارات الساحل)، اذ تعد تلك مياهً اقليمية قطرية، بدأ العمل في هذا الحقل في منتصف خمسينيات القرن العشرين، وصاحب تلك الاعمال مدد توقف عديدة نظراً لصعوبات مناخية، بيد ان اكتشاف النفط في هذا الحقل جاء في مطلع عام 1960 وبكميات تجارية، وينتمي هذا الحقل الى تكوينات جيرية اربعة وهي (العرب2 والعرب4 والشويبة والعوينات) وتراوحت اعماق الحفر ما بين (5-9) آلاف قدم وعند الحديث عن مساحة هذا الحقل النفطي البحري الكبير نجدها تصل الى (86,4) كيلو متر مربع، وشهدت المدة ما بين عامي 1960-1963 شهدت اعمالاً كبيرة وعلى مستويات عدة منها الاستخراج والانتاج والخزن والتوزيع وانشاء مراكز للتصدير ولم تنجز تلك الاعمال الا بحلول عام 1964، اذ وصلت كميات الانتاج المصدرة عبر هذا الحقل الى (1,176,406) طن. (القطرية، 1971، 17)

ثانياً- (حقل ميدان محزم):- اختلف الباحثون والمؤرخون في تحديد تاريخ بدء اعمال الحفر والتنقيب والاستكشاف في هذا الحقل، فمنهم من ارجعه الى عام 1963(الدليمي، 2012، 3؛ الجابر، 2002، 123)، في حين اعطى البعض تاريخ البدء بتلك الاعمال الى عام 1965(الشلق، 1999، 221؛ السامرائي، 2014، 103)،اذ بلغت مساحة هذا الحقل قرابة الـ(30) كيلو متر مربع، وعلى اعماق تراوحت ما بين (3-7) الاف قدم، ووجد النفط على ثلاث تكوينات هي (العرب3، العرب4، العوينات)، اذ بلغت الطاقة الانتاجية للحقل (155,000) برميل يومياً بحلول عام 1965، وبذلك رفد هذا الحقل الاقتصاد القطري بكميات انتاجية كبيرة، اذ ارتفعت الكميات المنتجة من الحقلين البحريين (العد الشرقي و ميدان محزم) الى (1,715,655) طن عام 1965، بفارق (539,249) طن عن العام السابق بفضل انتاج حقل ميدان محزم (القطرية، 1971، 18)، وذكر المؤرخ محمد بن سعود الدليمي ان الحقل مستمر بالإنتاج، اذ بلغ معدل انتاجه اليومي عام 2003 (38,800) برميل، اي بواقع (14,162,000) برميل في تلك السنة. (2012، 3)

ثالثاً- (حقل بوالحنين):- شجعت الكميات الكبيرة المنتجة من حقلي (العد الشرقي وميدان محزم)، القائمين على شركة شل-قطر البحرية ان تضاعف جهودها وتطور من اجهزتها ومعداتها لمواصلة البحث عن حقول وابار نفطية جديدة ، اذ وقع الاختيار هذه المرة على منطقة تعرف باسم (بوالحنين) (تذكر بعض المصادر ان اسم الحقل بولحنين) ، بعد اجراء اعمال الكشف الزلزالي ، اذ بدأ العمل في هذا الحقل عام 1964 ، ويعد من اوسع الحقول النفطية البحرية في قطر، اذ بلغت مساحتهُ قرابة (80) كيلو متر مربع (الجابر، 2002، 123)، وبلغت الطاقة الانتاجية للحقل (148,000) برميل يومياً، بيد ان هذا الحقل اصبح نقطة خلاف بين شركة شل-قطر النفطية البحرية وشركة ابو ظبي للمنطقة البحرية المحدودة (ادما)(Adma) حول احقية كل منهما بهذا الحقل، ولم تحسم عائديتهُ الا في عام 1969 لصالح شركة شل- قطر النفطية البحرية. (الدليمي، 2012، 3)

رابعاً– (حقل البندق):– ترجع البدايات الاولى للاهتمام بهذا الحقل الى مطلع عام 1964، اذ يعد واحداً من اهم الحقول البحرية المشتركة الواقعة بين امارتي ابو ظبي وقطر، اذ تبلغ مساحته (20) كيلو متر مربع، واستمرت الخلافات لعدة اعوام حتى تم التوقيع على اتفاق ينص بتشغيل شركة ابو ظبي للمنطقة البحرية المحدودة، على ان تحصل شركة شل– قطر على نصف العائدات المستحقة من الحقل، اذ بلغت الطاقة الانتاجية للحقل (26,000) برميل يومياً وعلى اثر اتفاق تقاسم الارباح تشكلت شركة نفطية جديدة اختصت بادارة هذا الحقل النفطي عرفت باسم(شركة البندق المحدودة) (company albunduq Ltd) ، وتم توقيع الاتفاقية في العشرين من اذار عام 1969، على ان تكون كل القرارات قائمة على مبدأ التشاور والمساواة بين الشركتين (علام، 1978، 505)، بيد ان شركة ابو ظبي للمنطقة البحرية المحدودة ادما تنازلت عن حقل البندق بحلول عام 1970.(الدليمي، 2012، 3؛ الجابر ،2002، 123) اصبحت الامتيازات النفطية البحرية في امارة قطر محط انظار شركات النفط العالمية، لاسيما بعد تنازل شركة نفط قطر عن مساحات من امتيازها البري، وتنازل شركة شل– قطر البحرية عن مناطق كانتا تعتقدان بانهما لا وجود للنفط فيها، بيد ان تلك الظنون لم تكن محلها، اذ سارعت (الشركة المتحدة لتطوير النفط باليابان) الى مفاتحة شيخ قطر لتحل محل الشركتين في المناطق التي تخلت عنها، وبالفعل ظفرت الشركة اليابانية بامتياز جديد شمل المناطق التي تنازلت عنها الشركتين، اذ تم توقيع اتفاق جديد شمل تلك المناطق ولمدة (35) عاماً اواخر عام 1969، وجاء في المادة الثانية من الاتفاق ان تضاف للشركة الجديدة مناطق بحرية لم يسبق اعطائها لشركاتٍ سابقةٍ تقع في المناطق الجنوبية الشرقية من مياه قطر الاقليمية، و تضمنت الاتفاقية تنازل الشركة عن ممتلكاتها ومنشاتها تدريجياً للشيخ حتى انتهاء مدة الامتياز، ولعل اهم ما جاءت به تلك الاتفاقية هو توافق الطرفين على مراجعة دورية لشروط الامتياز، اذ سمحت للشيخ ابطال الامتياز عند مفاوضة شركات جديدة او دفعها مبالغ اكبر مما دفعته الشركة اليابانية، اذ اعطى هذا البند سلطة مطلقة للشيخ بالبحث المستمر عن عوائد وايرادات اكبر وفق امتيازات جديدة. (الشلق، 1999، 222)

يتضح مما سبق ان كميات الانتاج والعوائد المالية الكبيرة التي جنتها الحكومة القطرية من حقول النفط البحرية لا تقل اهمية عن حقول نفطها البرية، لتكون بذلك عاملاً اضافياً مساهماً في تعزيز مكانة الاقتصاد القطري.

آثار الامتيازات النفطية البحرية في قطر

أسهمت عوامل عدة في تزايد كميات الانتاج من الحقول البحرية في قطر، فبعد دخول الحكومة كشريك مناصف في الارباح منذ عام 1952، ودخول قطر منظمة الاوبك عام 1961 وتوافد شركات نفطية عالمية جديدة والظفر بامتيازات وحقول لم يسبق لها العمل بها وتحسين ظروف الانتاج وادخال معدات وطرق متطورة في الاستخراج والانتاج والتصدير، كلها عوامل اجتمعت لتعطِ الانتاج والتصدير عنواناً ان نطلق عليه التفوق والتقدم والازدياد، اذ استطاعت الحقول البحرية القطرية مجتمعة ان تزيد من طاقتها الانتاجية بحلول العام 1966 ،اذ بلغت (4,754,747) طن، في حين استمرت الزيادة لتصل الى (6,148,436) طن في عام 1967، ولم يبدأ العقد الثامن من القرن العشرين الا وانتجت تلك الحقول البحرية (8,133,271) طن، و لعل من يتتبع احصائيات و ارقام وزارة المالية و البترول القطرية و تقاريرها يجد ان سبعة اعوام 1964–1970 قد حملت مؤشرات انتاجية كبيرة وصل معدلها بمقدار مليون برميل سنوياً. (السامرائي ،2014، 103)

شكلت الكميات المنتجة من الحقول البحرية عبر امتيازاتها النفطية في احصائيات عام 1970 رقماً قياسياً لا يستهان به، اذ اسهمت واردات تلك الحقول في رفد الاقتصاد القطري بعائدات كبيرة، اذ شكلت نسبة تتراوح (10–12) بالمائة من الانتاج الكلي لإمارة قطر. (Jill ,1980, 122–118)

ان التقارير الخاصة بإيرادات قطر من عائداتها تؤكد وبعين اليقين تنامي تلك الايرادات وبأرقام كبيرة، اذ بلغت تلك الايرادات في عام 1964 قرابة (66) مليون دولار امريكي، في حين ارتفعت الايرادات في عام 1970 الى (125) مليون دولار امريكي، وهي مبالغ اسهمت فيها الحقول النفطية البحرية بنسبٍ جيدة. (القطرية، 1971، 24–35).

ان الحديث عن الامتيازات النفطية البحرية في قطر عبر رائدتها شركة شل– قطر البحرية يؤكد لنا ان لتلك الامتيازات اثاراً على اصعدةٍ شتى، اذ وفرت الشركة منذ بدء اعمال الانتاج والتصدير فرص عمل للقطريين، ففي عام 1966 كان عدد عمال الشركة الاجمالي (726) كان منهم عدد القطريين (653) اي بنسبة قاربت الـ(90) بالمائة (القطرية، 1971، 22–23) ومع تطور اجهزة الانتاج والتصدير ودخول المعدات الحديثة قلصت الشركة بحلول عام 1972 العديد من عمالها، اذ اصبح عددهم الاجمالي (598) عامل، بيد ان القطريين ظلوا يشكلون النسبة الاكبر (59,2) اي بعدد (354) عامل. (القطرية، 1971، 22)

رافقت عمليات استخراج النفط من الحقول البحرية كميات كبيرة من الغاز المصاحب وتعود بدايات استخراج تلك الكميات الى مطلع سبعينيات القرن الماضي، اذ استخرج من حقل بوالحنين (100) مليون قدم مكعب يومياً، واستخرج من حقل ميدان محزم (120) مليون قدم مكعب يومياً، وانتج ايضاً حقل العد الشرقي (110) مليون قدم مكعب يومياً، بيد ان تقارير وزارة المالية والبترول الخاصة بعام 1972 حملت ارقاماً صادمة، اذ اكدت بان ما مجموعه (330) مليون قدم مكعب، من الغاز لا يستفاد منه الا (140) مليون قدم مكعب اي بنسبة بلغت (46,2) بالمائة في حين يذهب المتبقي شعلة نارية من الحقول والمصافي دون الاستفادة منه في اي اغراض صناعية . (الحسيني،1984 ،251)

تضافرت العديد من العوامل والمسببات في تنامي الوعي الوطني والقومي، اذ استطاعت الحكومة القطرية وعبر قنوات دبلوماسية ان تتحرك صوب الهدف المنشود الا وهو محاولتها المشاركة في اسهم الشركات النفطية، لتكون لها كلمة وقرار في ثرواتها وعوائد نفطها، ولعل الصراع العربي الصهيوني حفز ذلك الوعي بشكل كبير، اذ اقدمت حكومة قطر بزعامة الشيخ (عبد العزيز بن خليفة آل ثاني) وزير المالية والبترول على خطوة جريئة بالضغط على مالكي شركة شل القطرية البحرية يتكون مالكي الشركة من (شركة بترول شل المحدودة) و(بتروليوم شل) واجبارها على التوقيع على اتفاقية المشاركة وبنسبة بلغت (25) بالمائة بتاريخ 5 كانون الثاني عام 1973 ، وتعهدت الحكومة القطرية بموجب هذه الاتفاقية ان تقدم تعويضاً مالياً عن تلك النسبة وفق اسعار الدفاتر الحسابية وتعد من اهم احكام وبنود تلك الاتفاقية هو زيادة نسبة المشاركة الحكومية في الشركة بمقدار (5) بالمائة في كل عام حتى تصبح (51) بالمائة من المجموع الكلي، وتلقت قطر دعماً سياسياً من لدن المملكة العربية السعودية والكويت وامارة ابو ظبي ومنظمة الاوبك في توجهاتها في عقد تلك الاتفاقية. (علام ، 1978، 446)

عاد شيخ قطر بتاريخ 20 شباط عام 1974 بسن اتفاقية جديدة مع مالكي شركة شل– قطر البحرية رفعت نسبة مشاركة الحكومة في الشركة الى (60) بالمائة من اسهمها، وعند التدقيق وجدنا ان اغلب بنود الاتفاقية الجديدة (1974) تتشابه في مضمونها وبنودها اتفاقية المشاركة عام 1973 باستثناء ما ورد في المادة الثانية الفقرة (ب) والتي تنص على عدم شمول مرافق تسييل الغاز من المناطق النفطية البحرية، والزمت المادة الثالثة الحكومة دفع قيمة التعويض البالغة (11,000,000) مليون دولار امريكي. (علام، 1979، 446)

باشرت الاتفاقيات المعقودة بين الشركات النفطية العالمية والحكومات المنتجة للنفط في بلورة فكرة التأميم لكل المرافق النفطية وجميع مراحلها الانتاجية والتصديرية، فبعد تجربة ايران عام 1951 والعراق 1972، حذت قطر حذو تلك الاقطار في التجربة الرائدة، اذ اعلنت حكومتها (جاء قرار مجلس الوزراء القاضي بتأميم النفط بالرقم (1) لسنة 1975)، في 22 كانون الاول عام 1974 قرارها بتأميم شركتي نفط قطر المحدودة (الامتيازات البرية) وشركة شل قطر المحدودة (الامتيازات البحرية)

وقد صادق مجلس الوزراء القطري عليه بتاريخ 8 شباط 1975، لتكون المؤسسة العامة القطرية للبترول هي صاحبة كل تلك المشاريع النفطية والمهيمنة عليها، ولم يعد التعامل شرعياً في كل استثمارات النفط القطري الا من خلالها. (علام ، 1978، 447)

استغرقت اجراءات تأميم شركة شل النفطية البحرية قرابة عامين كاملين بعد مفاوضات مستفيضة انتهت بتاريخ 9 شباط 1977 وفق الامر الاميري للعدد (10). (صدر الامر الاميري بتاريخ 1977/2/9 بالعدد (10)؛ ينظر نص الاتفاق: (علام ، 1978، 446-447).

خامساً- (حقل الخليج):- دخلت الشركات النفطية الفرنسية ميدان التنافس على نفط المناطق البحرية في قطر عبر شركتها الرائدة (شركة النفط الفرنسية)(Total)، اذ حصلت عام 1991 على حقوق امتيازات في حقل الخليج، ولم يمضِ وقت طويل حتى اكتشف النفط من ابار ذلك الحقل وبكميات تجارية بلغت (10) الاف برميل يومياً بحلول عام 1997، واكدت التقارير ان احتياطي حقل الخليج يبلغ (334) مليون برميل، وادخلت على حقل الخليج معدات واجهزة متطورة اسهمت في رفع مستوى الانتاج الى (34) الف برميل يومياً في عام 2003، اي بزيادة بلغت قرابة (24) الف برميل يومياً خلال مدة لم تتجاوز 6 سنوات. (الدليمي، 2012، 4)

سادساً- (حقل الشاهين):- تضاعفت الجهود في اعمال البحث والتنقيب عن النفط في مياه قطر الاقليمية، اذ شهدت تسعينات القرن الماضي بدء اعمال الحفر والتنقيب عن النفط في حقل الشاهين، ويعد هذا الحقل واحداً من اهم استكشافات شركة ماريسك (Maersk)، فبعد جهود مضنية استغرقت عامين، اكتشف النفط بكميات تجارية في منتصف عام 1994، وتكمن اهمية حقل الشاهين في اتساع مساحتهُ البالغة (10) الاف كيلو متر، اما فيما يخص الكميات المستخرجة فإن معدلات الانتاج فيه وصلت الى (30) الف برميل يومياً، بيد ان هذا الحقل شهد اعمال تطوير كبيرة بمعدات متطورة، اذ بلغت احتياطاته عام 2003 (780) مليون برميل، واستمرت اعمال التطوير من خلال عقد الاتفاقيات بين الشركة والحكومة الامر الذي رفع معدلات الانتاج (240) الف برميل يومياً في ربيع عام 2006 والى (300) الف برميل يومياً في نهاية عام 2009، اي بزيادة مقدارها (60) الف برميل يومياً. (الدليمي، 2012، 4)

سابعاً- (حقل الكركرة):- تعود الجذور التاريخية الاولى لاكتشاف هذا الحقل الى سبعينات القرن العشرين، بيد ان التقارير الاولية لم تكن مشجعة ومحفزة لاغتنام فرصة نيل امتياز حقل الكركرة، بيد ان الشركات اليابانية كان لها رأيا آخر في هذا الحقل، اذ اقدمت مجموعة من الشركات اليابانية (Q.P.D) على تقديم طلبات الى شيخ قطر تروم فيه اجراء الكشف الزلزالي في تلك المنطقة، اذ استطاعت تلك الشركات الظفر بامتياز حقل الكركرة في تموز عام 1997، اذ قُدمت مجموعة من الآراء والافكار والبحوث الدراسات لتطوير هذا الحقل الذي باشرت العمل فيه عام 2003، ولم ينتهِ العام الاول من بدء اعمالها حتى استطاعت العثور على النفط بكميات تجارية وبمعدلات احتياطية بلغت (42,6) مليون برميل.

ثامناً- (حقل الريان):- اطل القرن الحادي والعشرين باهتمام كبير من لدن شركات النفط العالمية للظفر بامتيازات نفطية بحرية في قطر، اذ تعاقدت الحكومة مع شركة النفط البريطانية المعروفة (BP) (الانكليزية- الفارسية سابقا) لتكون مسؤولة عن هذا الحقل النفطي بحلول عام 2002، اذ اسندت المهمة فيما بعد الى شركة فرعية عرفت بإسم (وينتر شل) (Winter shall) لتشغيل هذا الحقل الذي بلغت طاقتهُ الانتاجية في عام 2003 (12,000) برميل يومياً، بيد ان التقارير اثبتت وجود النفط في هذا الحقل بكميات اكبر لاسيما بعد توقيع اتفاقية تقاسم الانتاج وتطوير الحقل بين الحكومة والشركة الى قرابة (25,000) برميل يومياً. (الدليمي، 2012، 4)

نستنتج مما سبق ان الامتيازات النفطية البحرية في قطر كانت تمثل غاية سعت اليها شركات النفط العالمية البريطانية والهولندية واليابانية والفرنسية والامريكية على حدٍ سواء للظفر بامتيازاتها، ولعل خير دليل تاريخي نسجلهُ هو سعيها الحثيث نحو ابار نفطية وعلى عمق الاف الاقدام وسط مياه الخليج ولم تدخر تلك الشركات جهداً وعلماً وتطوراً الا وحاولت توظيفهُ لصالحها هناك، اذ ازدادت اعداد الحقول النفطية وتعاظمت ابارها وتضاعفت كميات انتاجها التجاري، لتكون العوائد المالية جراء ذلك كبيرة ووفيرة، ولا يفوتنا ان نؤكد الامتيازات النفطية البحرية وعبر حقولها المختلفة، اسهمت في رفع كميات الانتاج وجلب العوائد المالية بنسبة اسهمت في تعزيز الاقتصاد في قطر لينعكس بذلك ايجابياً على كل قطاعات الحياة القطرية.

الخاتمة:

ان الحديث عن الامتيازات النفطية البحرية في قطر مهماً للغاية للباحثين والمختصين في التاريخ الاقتصادي، لاسيما تاريخ الشركات النفطية، اذ شكلت تلك الامتيازات نقطة خلاف واختلاف بين شيخ قطر وشركة تنمية نفط قطر المحدودة ، اذ اكدت ان المناطق البحرية تقع ضمن مساحة امتيازها، ورد التحكيم والقضاء ادعاء الشركة وانتصر الشيخ الذي ما برح ان اعلن منحه امتيازاً نفطياً بتاريخ 8 آب 1948 لشركتين امريكيتين (سوبريور اويل اوف كاليفورنيا) و(الوسط للاستثمار المعدني المحدودة)، ولم تقل مشاكل ترسيم الحدود البحرية بين امارتي قطر وابو ظبي اهمية في تلك المعوقات ،وان تقديم العون والمساندة والدعم من لدن السياسيين البريطانيين لشركاتهم النفطية ولشيخ قطر قد ذللت تلك المصاعب، اذ اعلنت شركة شل– قطر النفطية البحرية المحدودة البدء بأعمال التصدير في عام 1964 وبكميات كبيرة بلغت (8133271) طن بعد سنوات قليلة من بدء اعمالها (1970)، اما فيما يخص ايراداتها فأنها قاربت (125) مليون دولار امريكي في ذات العام، ولعل من ابرز الحقول النفطية البحرية في قطر هي (العد الشرقي وميدان محزم وبوالحنين والبندق والخليج والشاهين والريان والكركرة)، واسهمت تلك الامتيازات باكتشاف الغاز المصاحب، اذ بلغ مجموعه من الحقول البحرية مجتمعة (330) مليون قدم مكعب يومياً، ومن اهم الاثار الايجابية التي خلفتها الامتيازات النفطية البحرية في قطر هي انشاء محطات في الحقول واقامة المرافق وتأسيس الموانىء ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، وانشأت ابراجاً للإنارة ومحطة اذاعة، واسهمت في رفد العديد من الصناعات البتروكيمياوية والاسمدة الكيمياوية ووفرت فرص عمل للقطريين في تلك الحقول قاربت نسبتهم الـ(90) بالمائة من مجموع العاملين وارسلت البعثات التدريبية لتطوير المهارات، وتعاظمت الكميات من المواد المجهزة كالكيروسين والبنزين والاسفلت، ولم تغنِ جميع الاثار الايجابية المذكورة آنفاً، الحكومة القطرية عن المطالبة بنسبة (25) بالمائة من اسهم الشركة عام 1973، لترتفع الى (60) بالمائة في 20 شباط عام 1974 قبل ان تعلن في 22 كانون الاول عام 1974 عن تأميمها شركة شل قطر البحرية المحدودة، لتاتي مصادقة مجلس الوزراء عليه في 8 شباط 1975، ولا يفوتنا ان نذكر ان اهمية الامتيازات وتعاظم ايراداتها حفز شركات يابانية وفرنسية للقدوم صوب المناطق البحرية القطرية، اذ دخلت تلك الشركات ميدان التنافس واكتسبت منه الكثير وعلى مختلف الاصعدة، وان من اهم الاثار التي خلفتها هي تنامي الوعي الوطني والقومي للحد من سيطرة واستغلال الشركات العالمية، فضلاً عن ذلك ان الوفرة المالية بعد تعاظم الواردات قد اسهمت في تطوير كافة قطاعات الحياة في قطر وجعلتها من افضل بلدان الخليج العربي.

مصادر البحث باللغتين العربية والانكليزية:-

1- الامارات العربية المتحدة, تاريخ ، مختارات من اهم الوثائق البريطانية 1797-1965، تدقيق: محمد مرسي عبدالله، لندن، 1997

2- الاهرام, جريدة ، العدد الصادر في 25 كانون الاول 1949

3- الجابر, موزة سلطان ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر 1930-1973، الدوحة، 2002

4-الحسيني, عبدالله ، قطر وثروتها النفطية، الدوحة، 1984

5- حمادي, حميد عبد ، التطورات الاقتصادية في قطر 1949-1975، بغداد، 1997

6- الدليمي, احمد صالح خليفة ، التنافس الدولي على نفط الساحل الغربي للخليج العربي 1939- 1952، بغداد، 1998

7-الدليمي, محمد بن سعود، مركز الخليج لسياسات التنمية، ورقة عمل بعنوان: نظرة على قطاع النفط الخام في قطر ، 2012/6/4

8- دولوناي و شارليه ,جاك وجان ميشيل ، الجانب الخفي من تاريخ البترول 1859-1984، ترجمة: اللواء محمد سميح السيد، الطبعة الاولى، 1987

9- الزيدي, مفيد ، تاريخ قطر السياسي 1913-2008 دار المناهج للنشر، عمان، 2010

10- السامرائي ,توفيق خلف وزهير قاسم ، التطورات الاقتصادية في قطر 1945-1971، مجلة جامعة سامراء، كانون الاول 2014، العدد 39

11- الشلق, احمد زكريا، فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة، 1999

12- شهداد, ابراهيم محمد ، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الاولى حتى عام 1973، الطبعة الاولى، الدوحة، 1985

13- علام, سعد ، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية منطقة الخليج، الدوحة ، 1978

14- الفارس, محمد فارس ، الاوضاع الاقتصادية في امارات الساحل 1862-1965، الطبعة الاولى، ابو ظبي، 2000

15-القطرية, وزارة المالية والبترول ، ادارة شؤون البترول، احصائيات عام 1971

16- لوريمر, ج. ج. ، دليل الخليج (القسم التاريخي)، الجزء الثاني، اعداد قسم الترجمة بمكتب حاكم قطر

17- متولي, محمد ، حوض الخليج العربي، الجزء الاول، القاهرة، 1975

18- مرسي, محمد عبدالله ، دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها، الطبعة الاولى، دار القلم، الكويت، 1981

19- المنصور, عبدالعزيز ، التطور السياسي لقطر1916-1949، الطبعة الاولى، ذات السلاسل للطباعة، الكويت، 1979

20- وهيم, طالب محمد ، التنافس البريطاني –الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه 1928- 1939، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982

21- Bribie, John Jack Arabian Golf, London, 1959

22- Longrig, Stephen Hemsly oil in the middle East, London, 1968

23- office, Indie Pands,20-158,Treatry Between the British Gov. and sheikh Abdullah Bin Jasim bin thani shaik of Qatar, NOV. 1916

24- Salah, Hassan Mohammed, Labour , Nayionlism and Impperailsm in Eastem Arabai, Britain, the oil workers in Bahrain, Kuwait, Qatar 1932-1956 Golf Unrersity of Michigan, 1991